

نظرة المعتزلة إلى الحكم والحاكم

عصماء نعمة (*)

I

لماذا المعتزلة ؟

المعتزلة مدرسة فكرية شغلت موقع الريادة في الفكر العربي الإسلامي منذ أوائل القرن الهجري الأول. «أدخلوا التفكير العقلي إلى اللاهوت» الإسلامي ودعوا إلى فكرة حرية الإرادة، واعتبروا العقل المعيار الرئيسي لصدق المعرفة والأخلاق⁽¹⁾. أقاموا وحدة صارمة بين النظر والعمل. هم أهل البسالة والالتزام والثبات. أنشأوا علم الكلام وطوّروا مباحثه. برعوا في الديالكتيك فيما يقارعون خصومهم. نشأ المعتزلة وتطوروا بفعل عامل سياسي إثر انفجار الخلافات السياسية بمصرع الخليفة الثالث عثمان بن عفان (ت 35هـ/656م). إنَّ الناظر في تاريخهم يرى أنهم تكوّنوا تحت تأثير عوامل أربعة تضافرت بقوة فشكّلت حضورهم في الحياة الفكرية والروحية بأسطع تجلياته.

أما العوامل فهي:

1 - حلّ مشاكل الخلاف بين المسلمين.

2 - أثر الديانات الأخرى.

3 - الدفاع عن الدين الإسلامي.

4 - درس الفلسفة.

ومن الثابت، وكما أجمع المؤرخون، أنَّ حركة الكلام في الإسلام لم تنعزل عن الأحزاب والحياة السياسية. فالمعتزلة نشأت كفرقة دينية، على يد واصل بن عطاء (ت 131هـ/748م). وعمرو بن عبيد (ت 144هـ/761م)، إثر الخلاف الذي قام بينها وبين الحسن البصري (ت 110هـ/642 - 728م). حول مصير مرتكب الكبائر. ولكن هذه الخصومة الدينية تبطّنت بخصومة

(*) كاتبة وباحثة في الفكر الفلسفي - في الجمهورية اللبنانية.

(1) الموسوعة الفلسفية، وضع لجنة من العلماء والأكاديميين السوفياتيين بإشراف م. روزنتال، ب. يودين، ترجمة سمير كرم، مراجعة صادق جلال العظم، جورج طرابيشي، الطبعة الخامسة، دار الطليعة، بيروت، 1985، ص 451.

سياسية يعود مصدرها إلى النزاع الذي دار بين علي بن أبي طالب (ت 40 هـ/661م) ومعاوية بن أبي سفيان (ت 60 هـ/680م) في الصدر الأول من الإسلام. وذلك حين قامت فئة معتدلة أبت أن تحارب إلى أي من الجانبين المتصارعين، فسميت «بالمعتزلة»، وقيل إن هؤلاء أصل كل معتزلة من بعدهم⁽²⁾. ويعتقد علي بن الحسين المسعودي (ت 956) بأن السبب في إطلاق اسم المعتزلة قولهم بالمنزلة بين المنزلتين، أي باعتزال صاحب الكبيرة عن المؤمنين والكافرين. ويرى المستشرق غولدرزهر (1850 - 1921) أنهم سُموا بهذا الاسم لأن رؤسائهم الأولين ومنهم واصل بن عطاء كانوا يعتزلون العالم ويحيون حياة التقشف والزهد.

ومهما يكن من أصل تسميتهم، فإن ما يهمنا هو موقفهم الفكري والسياسي.

فقد برز الخلاف السياسي الحاد حول مسألة الإمامة، وهو الخلاف الذي أدى إلى ظهور الفرق المختلفة في الإسلام. هذا الانقسام الحزبي الذي ابتدأ سياسياً وانقلب إلى خلاف عقائدي نظري يطرح وجهات نظر متباينة في تفسير العقائد الدينية كان ذا أثر خطير في التشريع⁽³⁾.

لقد كان المسلمون في عهدهم الأول يأخذون بنص القرآن وحرفية الحديث من دون حاجة ما إلى تحميل النصوص من المعاني فوق دلالتها الظاهرة⁽⁴⁾. ولكن ما أن عبر المسلمون حدود جزيرتهم واتصلوا بديانات وحضارات جديدة وأسسوا دولة لهم، حتى اختلف الوضع وتفاوتت المفاهيم. ومن هنا ابتدأت الحركة الكلامية. وأصبح هناك تأثير متبادل بين المواقف الفكرية والسياسية. فكثيراً ما نجد أن بعض الأحزاب السياسية يأخذ برأي معين من الفرق الكلامية، وبالمقابل، نجد أن بعض المتكلمين يلتفون حول مبدأ سياسي معين ويدافعون عنه. وقد لعبت المؤثرات الحضارية الجديدة، إضافة إلى حركة الترجمة والتعريب، دوراً واضحاً في تطوير التفسير الفلسفي للعقائد الدينية وطرق تأويلها بما يخدم المواقف السياسية حول مسائل معينة⁽⁵⁾. ومن أهمها:

- (2) جمّة هي الآراء في نشأة المعتزلة، وفي تسميتهم: منها ما يرجع بذور هذه الفرقة الأولى إلى أنها كانت سياسية، وإلى هذا يذهب النويختي في فرق الشيعة، نشر ريتز، لبيزج، 1931م، ص 4. وقارن أيضاً: ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل، الجزء 4، القاهرة، 1317 هـ، ص 153. ابن الأثير: الكامل، الجزء 3، القاهرة، 1348 هـ، ص 131. أبو الحسين محمد بن أحمد الملقب (ت 377 هـ/987م): التشبيه في الرد على أهل الأهواء والبدع، إستانبول، 1936 م، ص 28 - 29.
- أبو الوفا الغنيمي التفتازاني: علم الكلام وبعض مشكلاته، الطبعة الأولى، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1966، ص 48.
- (3) عبد الوهاب خلاف: خلاصة تاريخ التشريع الإسلامي، الطبعة التاسعة، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت؛ الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، 1971، ص 46.
- (4) يُنظر في هذا الباب: الأستاذ الإمام محمد عبده: رسالة التوحيد، تحقيق محمد أبو رية، الطبعة الخامسة، دار المعارف، مصر، دون تاريخ للنشر، ص 22 - 25.
- (5) يُنظر: زهدي جار الله: المعتزلة، طبعة أولى، القاهرة، سنة 1974، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، سنة 1974، ص 14 - 15.
- أبو الوفا الغنيمي التفتازاني: علم الكلام وبعض مشكلاته، مرجع سبق ذكره، ص 19 - 20.
- عبد الوهاب خلاف: خلاصة التشريع الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 46 - 48. يُقدّم الكتاب لمحة وجيزة عن أسباب انقسام المسلمين إلى ثلاثة أحزاب: الخوارج، والشيعة، وأهل السنة والجماعة، وهم جمهور الأمة، وأيضاً يُقدّم تعريفاً بكل حزب منها.

- 1 - الإيمان وصاحب الكبيرة. 2 - مسألة الجبر والاختيار.
 - 3 - الصفات والذات الإلهية. 4 - النبوة، ومسألة الإمامة.
- ولقد اتفق المعتزلة في آرائهم المختلفة على أصولهم للخمسة وهي:
- 1 - التوحيد.

2 - العدل. (ولهذين الأصلين تُردُّ الأصول الخمسة).

3 - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

4 - المنزلة بين المنزلتين.

5 - الوعد والوعيد.

ويُجمع المعتزلة على المسائل الآتية:

1 - إنكار ونفي تعدد صفات الله تعالى.

2 - إنكار نظرية قدم القرآن: كلام الله مخلوق.

3 - أفعال العباد مخلوقة لهم.

4 - حالة الفاسق منزلة بين المنزلتين.

5 - وجوب كثير من الأشياء على العبد (الإنسان) من غير أن يكون من أمر الله تعالى فيه أمر. مثل: النظر والاستدلال.

6 - إنكار مفاخر زائدة لرسول الله زائدة على الأنبياء الآخرين. مثل: الشفاعة والمعراج.

7 - إنكار عذاب القبر⁽⁶⁾.

وأهم المسائل الجوهرية التي كانت مثار خلاف الفرق الكلامية المختلفة منذ القرن الثاني للهجرة هي:

1 - مشكلة الخلافة.

2 - قدرة الإنسان على أعماله.

3 - نفي الصفات.

و«شغلت هذه المسائل الأذهان والمفكرين وتعرض المعتزلة لهذه المسائل جميعاً في مناقشة وحوار دقيق»⁽⁷⁾.



● علي سامي النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، الجزء الأول، الطبعة السابعة، دار المعارف، مصر، 1977، يُنظر الباب الثاني، ص 59 - 114.

(6) القاضي عبد الجبار أحمد بن عبد الجبار: فرق وطبقات المعتزلة، تحقيق وتعليق علي سامي النشار، وعصام الدين محمد علي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1972، ص 133، 134.

(7) المصدر نفسه، ص 137.

نظرية الإمامة وفلسفة الحكم وأصوله عند المعتزلة

يحدّد المؤرخ والمفكر الإسلامي محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (479 - 548 هـ) الخلافات التي وقعت في الملة الإسلامية بدءاً من زمن النبي العربي محمد بن عبد الله (ﷺ) (12هـ/570 - 632م). بعشرة⁽⁸⁾، الخامس منها يقع في الإمامة، وهو الخلاف الذي يجمع الباحثون من متقدمين ومتأخرين على أنها المسألة العظمى والأشق عند المسلمين التي برز خطرهما بعد وفاة النبي مباشرة، فيقول: «... وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة في كل زمان...»⁽⁹⁾؛ فلقد اختلف المهاجرون والانصار في شأنها شديد الاختلاف، وتكونت فيها نظرياتهم وتشعبت فيها آراؤهم، وتكوّن حولها أهم الفرق الإسلامية الأولى وأكبرها في العصر الأول، وهي الخوارج والشيعة ثم المرجئة والقدرية /المعتزلة⁽¹⁰⁾. فهي من الناحية التاريخية أول مشكلة ترتب عليها انقسام المسلمين إلى فرق تتصارع في ما بينها صراعاً سياسياً، سرعان ما تطور بعد ذلك فاصبح صراعاً عقائدياً في النظر إلى أنّ النبي محمد (ﷺ) لم يقرر نظاماً معيناً، لمن يكون إماماً أو خليفة من بعده^(*). لذا فقد اختلف المهاجرون والانصار في مَنْ يخلفه، ثم استقر رأيهم أخيراً على استخلاف عبد الله أبي بكر الصديق التيمي القرشي (13هـ/510 - 634م). فكانت الخلافة بذلك شوري بينهم. «ولم يبايع عليّ أبا بكر إلا بعد لاي»⁽¹¹⁾. لنظريته في النص والوصية، بأن تكون الخلافة في بيت آل النبي بني هاشم. ولم تمت هذه النظرية في عهد أبي بكر وعمر بن الخطاب (ت 23هـ/644م) إنما دخلت في سكون وخمود. غير أنّ خلاف المسلمين عاد فقوي حولبيعة عثمان بن عفان واشتدّ في آخر عهده حين خرج عليه بعض المسلمين وقتلوه. ثم نشب الخلاف بين علي بن أبي طالب (600؟ - 661م) من ناحية، وبين عائشة بنت أبي بكر الصديق (ت 58هـ/678م). وطلّحة بن عبّيد الله (ت 36هـ/656م). والزبير بن العوّام (ت 36هـ/656م). من ناحية أخرى، وهو الخلاف الذي أدى إلى وقعة الجمل (36 هـ/656م) ثم خلاف علي ومعاوية بن أبي سفيان الذي أشعل نار الحرب بين المسلمين حقبة من الزمن

(8) الشهرستاني: الملل والنحل، تحقيق سيّد كيلاني، الجزء الأول، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1967، ص 22 - 27.

(9) المصدر نفسه، ص 24. يُنظر أيضاً: محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1974، ص 11 - 12، 76. أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الجزء الأول، طبعة القاهرة، 1969. وطبعة إستانبول، 1929 بتحقيق هـ. ريتز، ص 34، 39، 47، 49، 54، 55، 60، 61.

(10) أبو الوفا الغنيمي التفتازاني: علم الكلام وبعض مشكلاته، مرجع سبق ذكره، ص 29 - 93، فصل «مشكلة الإمامة». أيضاً «المقدمة».

(*) كثيرة هي المصطلحات التي أطلقت على مَنْ تسنّم مقاليد السلطة والرئاسة، في الفكر الفلسفي العربي الإسلامي، وقد شاع استخدامها من قبيل المترادفات. هذا الخلط يقتضي تبيان الفروق بينها، ودواعي نشأة المصطلح وتاريخ نشأته ودلالة كل من النشأة والتاريخ، مثال: الخليفة، أمير المؤمنين، الإمام. توخياً للدقة في المدلول، يُنظر في مبحث المصطلحات الأساسية أعلاه، وفي التي في مرتبة تالية منها: محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سبق ذكره، «تمهيد في مصطلحات المبحث»، ص 25 - 44.

أيضاً: ابن خلدون، المقدمة، دار الفكر، بدون ذكر لليلد وتاريخ النشر، ص 179.

العلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1969، ص 37.

(11) أحمد أمين: فجر الإسلام، الطبعة العاشرة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1965، ص 253.

وانتهى بسيطرة معاوية على الخلافة. وكان بعض المسلمين قد خرج احتجاجاً على طريقة علي في معالجة هذا الخلاف في بدايته. وقد عرفوا باسم الخوارج. وقد قتل علي بن أبي طالب نفسه على يد عبد الرحمن بن ملجم أحد الخوارج. وأظهرت شيعة علي من بعده تشدداً في مسألة الخلافة واعتبرت أن النبي قد نصّ على أحقية علي بالخلافة هو وذريته من بعده. وقد اعتبروا كل من جاء بعد النبي من الخلفاء الراشدين مغتصباً لحقّ علي وكل من جاء من بعد علي مغتصباً لحق ذريته.

إذن، مسألة الإمامة سياسية محضة بل هي مسألة السلطة والصراع⁽¹²⁾. ولأنها «القضية الرئيسية من قضايا الفكر الإسلامي»⁽¹³⁾، فقد طرحت بدورها بل تلازم معها في الوجود جملة قضايا معقدة، هي: الحكم، طبيعة الحكم، طريقة الحكم، الحاكم، وجوبه أم عدم وجوبه، أيضاً تمييزه وتثبيته، شروط الحاكم، شروط المحكومين، الرؤية في ترتيب الخلفاء الراشدين في الفضل، ما هو حق الحاكم، ما هو حق المحكوم.

جميعها قضايا مترابطة أثرت في خضم الخلاف والتنازع والصراع بين الفرق.

المعتزلة والحاجة الاجتماعية إلى الإمامة/السلطة

رأى المعتزلة ضرورة وجود الإمامة، بل رأوا وجوبها، وكان منطلقهم هو اعتقادهم بأن الإنسان مدني واجتماعي بطبعه، وأنه لا يمكن للفرد أن يعيش بمعزل عن العشيرة والجماعة⁽¹⁴⁾.

ولما كانت المصالح والنزوات والغرائز عند كل فرد ستلقى التعارض والتناقض مع

(12) يُنظر في هذا الباب:

- أبو الوفا الغنيمي التفتازاني: علم الكلام وبعض مشكلاته، مرجع سبق ذكره، ص 6، 14 - 15، 16 - 19، 29 - 32.
- الأستاذ الإمام محمد عبده: رسالة التوحيد، مرجع سبق ذكره، ص 24 - 27.
- الشهرستاني: الملل والنحل، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 21 - 29.
- أحمد أمين: فجر الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص 252 - 255.
- أحمد أمين: ضحى الإسلام، الجزء الثالث، الطبعة العاشرة، دار الكتاب العربي، بيروت، 1936، ص 4 - 7.
- ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء الثاني، القاهرة، 1959، ص 6.
- محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سبق ذكره، ص 65 - 69.
- زهدي جار الله: المعتزلة، مرجع سبق ذكره، ص 14 - 15.
- عبد المتعال الصعيدي: المجددون في الإسلام، الطبعة الثانية، دار الحماني للطباعة، مصر، 1962، ص 18 - 49.
- عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، دار الأفاق الجديدة، الطبعة الثانية، بيروت، 1977، ص 13.
- بندلي جوزي: تاريخ الحركات الفكرية في الإسلام، دار الروائع، بدون ذكر لتاريخ النشر، بيروت، ص 60 - 61.

(13) محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سبق ذكره، ص 311.

(14) قارن بـ أرسطوطاليس: السياسيات، نقله من الأصل اليوناني إلى العربية وعلّق عليه الأب أوغسطينوس بربرازيه البوليسي، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، 1957، ص 8 - 9، 131 - 132. يقول أرسطوطاليس بعد أن يعرض لمهام الدولة الكاملة ونشوتها: 9 «يظهر إذن ممّا تقدّم أن الدولة من الأمور الطبيعية، وأن الإنسان =

المصالح والنزوات والغرائز عند الآخرين، فإنَّ صلاح الهيئة الاجتماعية والحفاظ على هذه الشركة المدنية يستوجب وجود الحكام الذين يحفظون التوازن بين الفرد والمجموع، ويوفّقون بين صوالهما المتعارضة. فصلاح الفرد يعتمد على صلاح الجماعة، كما أنَّ صلاح الجماعة لا يمكن أن يزدهر ويزهو إلا مع صلاح كل فرد من أفرادها⁽¹⁵⁾.

وفي هذا النطاق نقراً لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (نحو 775 - 868) (من المعتزلة) أنَّ «الناس يتظالمون في ما بينهم بالشره والحرص المركب في أخلاقهم، فلذلك احتاجوا إلى الحكام»⁽¹⁶⁾. وكان أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب المارودي (ت 450هـ/1058م) قد أحرز تقدماً في القول على وليّ الدين عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (1332 - 1406) حينما قال: «... والإنسان مطبوع على الافتقار إلى جنسه، واستعانتة صفة لازمة لطبعه، وخلقه قائمة في جوهره...» ثم يتناول الفكرة الأكثر خصوصية وريادية لقولها بارتباط الفرد، سعادةً وشقاءً، بالمجموع، والعكس صحيح، فيقول: «واعلم أنَّ صلاح الدنيا معتبرٌ من وجهين:

أولهما: ما ينتظم به أمور جملتها...

والثاني: ما يصلح به حال كل واحد من أهلها.

فهما شيان لا صلاح لأحدهما إلا بصاحبه...»⁽¹⁷⁾.

تمثّل موقف المعتزلة وسائر الفرق الإسلامية - تقريباً* - في القول بضرورة وجود سلطة حاكمة في المجتمع. ونجدهم هنا أيضاً مقتنعين أثر أصحاب الفكر المدني والاجتماعي، وارشى الحضارات والمدنيات التقليدية الغابرة؛ فقد جاء في رسالة أرسطوطاليس (384 - 322 ق.م.) إلى الإسكندر الكبير (356 - 323 ق.م.) التي رفض فيها الفكرة الداعية إلى إلغاء السلطة الحاكمة في المجتمع، مايلي: «إنَّ الناس من الخطأ في أمر السلطان على منزلتين: فبعضهم يظن أنه ينبغي أن يستوي حال الناس كلهم فلا يكون منهم سلطان ومنهم مذعن. وليس يعلمون أنَّ في ذلك إبطال السلطان والعدل جميعاً، لأنه لا يكون العدل في العامة إلا بالسلطان، وبعضهم يظن أنه لا بأس بأن يكون السلطان مستكراً، وعلى غير السُّنة، وهذا هو الفساد الظاهر. ثم يوجّه الخطاب إلى الإسكندر قائلاً: «فحقّ لك أن يكون سلطانك سلطان عدل، لا سلطان استكراه، والّا تميل إلى رأي من يحملك على ذلك ويزينه لك!...»⁽¹⁸⁾.

وإذا كان ثم اتفاق على وجوب الإمامة مثلما مر معنا، فايضاً ثم خلاف بشأنها، فلننظر في الأمر الأخير ودواعيه عند القائلين به، ما نصه: «اتفق جميع أهل السنة، وجميع المرجئة،

= من طبعه حيوان مدني، وإن لم يكن مدنيّاً، لا اتفاقاً ولكن بالطبع، اعتبر أسمى من البشر أو عدّ رجلاً سافلاً... إنَّ المرء بالطبع حيوان مدني. ولذا فالإنسان يميلون كل الميل إلى الائتلاف، وإن استغنى بعضهم عن مساعدة البعض الآخر تمام الاستغناء.

(15) محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سبق ذكره، ص 315.

(16) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: رسائل الجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الجزء الأول، طبعة القاهرة، 1964، 1965، ص 161.

(17) أبو الحسن علي المارودي: أدب الدنيا والدين، تحقيق مصطفى السقا، مطبعة القاهرة، 1973، ص 132، 143.

(*) المقصود النجدة من الخوارج الذين يُنسبون إلى إمامهم نجدة بن عامر (36 - 69هـ/656 - 688م). وأبو بكر الأصم ومعه هشام بن عمر الفوطي من المعتزلة.

(18) رسالة أرسطوطاليس إلى الإسكندر في سياسة المدن، تحقيق يوسف بيلافسكي، طبعة وارسو، 1970، ص 39.

وجميع الشيعة، وجميع الخوارج، فإنهم قالوا لا يلزم الناس فرض الإمامة، وإنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم...⁽¹⁹⁾. وتبين المواقف المختلفة عينها مع بعض الإضافة في نص آخر: «... منهم من قال بوجوبها، ومنهم من لم يقل... أما الذين لم يقولوا بوجوبها فهم الخوارج والأصم»⁽²⁰⁾.

غير أن القضية الخلافية هي طريق وجوب الإمامة، وليس وجوب الإمامة وضرورتها⁽²¹⁾. وهذا ما سنبينه. فقد قالت المعتزلة وسائر الفرق في الإسلام إنها واجبة عن طريق الشرع، وإن هذا الوجوب يجعل نصب الإمام واجباً في كل زمان وفي كل الحالات وإلا استحق الناس الإثم واللوم والعقاب...⁽²²⁾. وهذا ما يذهب إليه الإمام فخر الدين محمد بن عمر التيمي البكري الرازي (ت 606 هـ / 1210 م.)⁽²³⁾.

نخلص إلى القول في المواقف عند أهل هذا الفريق إن وجوب هذه السلطة إنما تفرضه حاجات المجتمع وليس النص الإلهي. الشيء الذي يرد عند ابن خلدون في المقدمة: «... وقصارى أمر الإمامة أنها قضية مصلحة إجماعية ولا تلحق بالعقائد...»⁽²⁴⁾. وقد صور الشهرستاني اختلاف المسلمين حول الإمامة في ذلك العصر بالقول: «والاختلاف في الإمامة على وجهين: أحدهما: القول بأن الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار. والثاني: القول بأن الإمامة تثبت بالنص والتعيين»⁽²⁵⁾.

أما النجدات (فرقة من الخوارج) والأصم والفوطي (من المعتزلة) فإنهم لا ينكرون ضرورة قيام السلطة الحاكمة في المجتمع، غير أنهم فقط يخرجون هذه القضية من إطار الشرع والدين إلى إطار المصلحة المدنية للمجتمع. ويؤكدون ضرورتها لإقامة العدل بين الناس، والعدل واجب.

وتنتفي الحاجة إلى السلطة إذا ما تحقق العدل وانتفى الطغيان وأسبابه وإمكانات ظهوره.

مر معنا حديث ابن حزم عن النجدات قولهم بعدم الضرورة أن يتخذ الناس إماماً، إنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم، الأمر الذي يعكس بدقة مفهومهم التربوي الزاجر، المقوم لأخلاق الناس إذ يوصي بانتهاج الحق في المعاملات والعلاقات: «الزاجر وأعظ الله في قلب المؤمن وهو النور المقذوف فيه الداعي له إلى الحق»⁽²⁶⁾. ومع هذا فإن ابن حزم يمتضي معقياً

(19) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (944 - 1063): كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل، الجزء الرابع، طبعة القاهرة، 1321 هـ، ص 87.

أيضاً: محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سبق ذكره، ص 318.

(20) فخر الدين محمد بن عمر الرازي: محصل افكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والمتكلمين، الطبعة الأولى، القاهرة، 1323 هـ، ص 176، على هامش (المحصل).

(21) محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سبق ذكره، ص 319 - 320.

(22) المصدر نفسه، ص 318.

(23) يُنظر: المسائل الخمسون في أصول الكلام، مجموعة الرسائل، القاهرة، 1328 هـ، ص 383 - 384.

(24) ابن خلدون: المقدمة، مرجع سبق ذكره، ص 368.

أيضاً: الشهرستاني: الملل والنحل، مرجع سبق ذكره، الجزء الأول، ص 146.

أبو الوفا الغنيمي التتازاني: علم الكلام وبعض مشكلاته، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(25) الشهرستاني: الملل والنحل، مرجع سبق ذكره، ص 27، 28.

(26) الجرجاني: التعريفات، مرجع سبق ذكره، ص 290.

على وجهة نظرهم بالقول بأنهم بذلك يخالفون جميع أهل السنة وجميع المرجئة وجميع الشيعة وجميع الخوارج الذين ذهبوا إلى وجوب الإمامة، وإلى أن الأمة يجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام الله ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله ﷺ⁽²⁷⁾.

ثُرنا هنا أمام نظرية ثورية في الاقتصاد والمجتمع والسياسة تخطط وتعدّ لقيام مجتمع لاطبقي تنعدم فيه الملكية الخاصة وهي أساس الشرور في المجتمعات، إذ بانعدامها تنعدم التطاحنات الطبقيّة والقومية في ظل قيادة جماعية مستنيرة عيشها نضال دائب لأجل حماية الثورة ومكتسباتها من أعدائها؟ علماً بأن هؤلاء القوم قد تميّز عصرهم برمته بالثورات المتواصلة المناهضة للطغيان والفساد؛ ونرى أيضاً أن كل الفرق قد نصّبت أئمة وناضلت تحت لوائها طلباً للتغيير ونشداناً للجديد. ونذكر أن أبا بكر الأصم المتوفى في منتصف القرن الثالث الهجري كان معاصراً لهشام بن عمر الفوطي المتوفى سنة 318 للهجرة، وفي حياتهما وعلى وجه التحديد سنة 201 للهجرة، وهما معاصران لـ عبد الله بن هارون الرشيد المأمون (170 - 218هـ / 786 - 833م). قامت ثورة بقيادة أبي حاتم سهل بن سلامة الأنصاري، من أهل خراسان، أطاحت بسلطان جهاز الدولة العباسية برمته، وأقامت على أنقاضه سلطة شعبية على بغداد وما حولها نهضت بتسيير مرافق البلاد وشؤون الناس لمدة سنة كاملة سادت فيها.

هي تجربة فريدة عصريّة. ولئن فُزمت وقُهر قائدها وسُجن، غير أنها طُبقت مبادئها البعض منها ذو أصول معتزلية خالصة خاصة بمذهب المعتزلة وتنظيمهم، وبفكر الأصم والفوطي على وجه الدقة. خصوصاً إذا ما علمنا أن مَنْ حرّر قائد الثورة تلك هو الخليفة المأمون القائل الأول بمذهب الاعتزال⁽²⁸⁾.

أما الشهرستاني وهو الأشدّ وعياً لحقيقة الخلاف من سائر مؤرخي الفرق، فإنه يقدم رأيه في ما نصه، نورده لأهميته ولاقتضائه «النظر والتأمل»⁽²⁹⁾. «قالت النجدات، من الخوارج، وجماعة من القدرية، مثل الأصم وهشام الفوطي إن الإمامة غير واجبة في الشرع وجوباً لو امتنعت الأمة عن ذلك استحقوا اللوم والعقاب، بل هي مبنية على معاملات الناس، فإن تعادلوها وتعاونوا وتناصروا على البر والتقوى، واشتغل كل واحد من المكلفين بواجبه وتكليفه، استغنوا عن الإمام ومتابعته، فإن كل واحد من المجتهدين مثل صاحبه في الدين والإسلام والعلم والاجتهاد، والناس كاسنان المشط، والناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة، فمن أين يلزم وجوب الطاعة لمن هو مثله؟»⁽³⁰⁾.

ويمضي الشهرستاني في إيراد حجج هذا الفريق القائل بأن طريق وجوب الإمامة ليس هو الشرع والدين⁽³¹⁾.

(27) ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل، مرجع سبق ذكره، ص 87.

(28) يُنظر: الحديث عن الثورة.

أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: تاريخ الأمم والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة القاهرة الأولى، وطبعة دار المعارف، الجزء الثامن، لا تاريخ نشر، ص 551 - 553، 562 - 564، 571 - 573. (أحداث سنة 201 - 203 هـ) طبعة المعارف.

أيضاً: محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم: مرجع سبق ذكره، ص 322 - 323، 324 - 325.

(29) محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سبق ذكره، ص 232.

(30) الشهرستاني: نهاية الإقدام في علم الكلام، تحقيق الفرد جيّوم، طبعة بدون تاريخ وبدون تحديد مكان الطبع، ص 481 - 484.

(31) بصدد النص أعلاه، يُلحظ أن الشهرستاني قد وُحِد بين رأي النجدات ورأي الأصم والفوطي، بخصوص طريق =

من جانب آخر، نجد أنَّ القائلين بوجوب الإمامة في كل وقت وحال هم الشيعة بكل فرقتها، والمعتزلة، ما خلا الأصم والفوطي، والخوارج، سوى النجدات، والمرجئة، وأهل السنة، قد اختلفوا في طريقها: هل طريق وجوبها هو العقل أم السمع ؟

قالت الشيعة كلها إنَّ طريق وجوبها هو العقل⁽³²⁾. والعقل هنا هو البصيرة⁽³³⁾.

أمَّا المعتزلة الذين قالوا بطريق وجوبها العقل، إنما قالوه بمعنى مغاير تماماً مفهوم الشيعة. هذه النقطة الجوهرية التي تستوقف المرء، نرى محمد عمارة يناقشها ويعقد مقارنة بين المفهومين، ويخلص إلى القول: «... فهذا الفريق من المعتزلة يوجب الإمامة بالعقل لئيتعد بها عن السمع والمأثورات الدينية، وليجعلها مبحثاً ومنصباً دنيوياً خالصاً بينما الشيعة يجعلون العقل طريق وجوبها ليكون قضية دينية، بل أصل من أصول الدين، وليتعدوا بها عن أمور الدنيا بالكلية»⁽³⁴⁾. وهم المعتزلة البغداديون والجاحظ من معتزلة البصرة⁽³⁵⁾.

فيما قال معتزلة البصرة، وكذلك الجبائنيان، أبو علي وأبو هاشم، وجمهور أهل السنة السمع هو طريق وجوبها⁽³⁶⁾.

وجوب الإمامة هنا مرتبط بالغرض منها وبضرورة قيام الحكم العادل.

والمعتزلة القائلون بأنَّ الإمامة تنعقد باختيار المسلمين، وليس بالنص والتعيين، لا يرون نصّاً إلهياً ولا أثراً نبوياً منصوصاً في الإمام وصفته ومهامه المنوطة به.

وهم يرفضون فكرة اللطف الإلهي في الإمام الذي لا يصحّ التكليف بدونه. وهم في عقيدة اللطف⁽³⁷⁾ لا يبطلونها غير أنهم يرجعون فيها إلى السمع.

ويذهب معظمهم إلى أنَّ نصب الإمام إنما هو أمر مفوض إلى الأمة لتختار رجلاً منها، المراد منه المصلحة الدنيوية، لذا فهم رفضوا مبدأ عصمة الإمام.

في خضم هذا السجال الروحي والنظري، كان كل فريق من الفرقاء المتنازعين يلجأ إلى نصوص الدين ليؤيد موقفه. والجدير بالملاحظة أنَّ مسألة الإمامة، وهي المسألة السياسية

= الإمامة، وقد ميّز محمد عمارة بين الرايين، فأورد في ص 322، من كتابه الآنف الذكر: الإسلام وفلسفة الحكم - النجدات: الرأي. فالإمامة عندهم من الرأي.

- الأصم والفوطي: أضافا إلى قول النجدات قولهما بأنها مرتبطة في قيامها بتوقف العدل عليها، ومن ثم فإنها لا تجب إذا تناصف الناس وتكافرا عن الظلم.

(32) أبو جعفر الطوسي: تلخيص الشافعي، تحقيق السيد حسين بحر العلوم، الجزء الأول، ق 1، طبعة النجف سنة 1383 - 1384 هـ، ص 65.

(33) «البصيرة قوّة للقلب المنور بنور القدس يرى بها حقائق الأشياء وبواطنها بمثابة البصر للنفس يرى به صور الأشياء وظواهرها وهي التي يسميها الحكماء العاقلة النظرية والقوّة القدسية». الجرجاني: التعريفات، مرجع سبق ذكره، ص 47.

(34) محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سبق ذكره، ص 326.

(35) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، مرجع سبق ذكره، ص 308.

(36) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، مرجع سبق ذكره، ص 308.

أيضاً: أبو جعفر الطوسي: تلخيص الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

فخر الدين محمد بن عمر الرازي: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، مرجع سبق ذكره، ص 176.

(37) اللطيفة: لغة: «كل إشارة دقيقة المعنى تلوح للفهم لا تسعها العبارة كعلوم الأذواق». الجرجاني: التعريفات، مرجع سبق ذكره، ص 202.

الكبرى عند المسلمين، قد تطور أمرها فدخلت في نطاق مبحث العقائد حتى عند أهل السنة. فالشيعة اعتبروها من أصول العقائد الإسلامية، فقالوا بعقيدة اللطف الإلهي فيها مثملاً قالوه في النبوة إذ قاسوا الإمامة على النبوة. واعتبروا «أن لطف الإمامة عاماً ولطف النبوة خاصاً...»⁽³⁸⁾، وأن وعد الله حق بـ «إيجاد الإمام، ونصبه، والدلالة عليه، وإيجاب الطاعة له على رعيته»⁽³⁹⁾. بينما لم يوافقهم أهل السنة وفرقهم المختلفة في ما ذهبوا إليه. مثملاً رفضوا الدليل القائل بأن الأحكام والحدود في المجتمع إنما إقامتها وإنفاذها شرعاً يعود للإمام بتبيان أن الناس جميعاً هم المخاطبون والمعنيون بإقامة الحدود وليس الإمام، بالاستناد إلى النص الشريف: «أقيموا الحدود على ما ملكت أيما نكم». وهذه نظرة معظم المعتزلة البغداديين والجاحظ. فيما الأصم يصوغ النظر الأكثر دقة وتقدماً؛ إذ عنده يتلازم وجوب الإمامة وجوب إقامة الحدود. غير أن هذه المهمة تزول إذا ما الناس تكافؤوا عن التظالم وتعادلوا ولم يعد ثمة ضرورة لإقامة الحدود، بحيث يتوارى وجوب الإمامة لحظتها. ولا يصح القول بأن الإمام «إنما احتيج إليه لأمر كثيرة، فلو علم أنه لا يقع من أحد ما يوجب الحد ما كان يستغنى عنه...».

ولكون هذا الموضوع الإمامة قد وصل إلى ذروة الخطورة والاحتدام والصراع في المواقف بين الفرق، وهو موضوع مشتعل أواره تاريخياً منذ وفاة النبي (ﷺ) حتى اليوم، نسوق كلمة في خلاصة المواقف:

كل فرق الإسلام قالت بوجوب إقامة السلطة ونصب الإمام، ثم ظهر الخلاف بينهم؛ إذ ربط البعض بين مهام المنصب الدنيوية وبين صاحبه فأوجب قيامه عقلاً لضرورته كيما ينهض بمصالح الدنيا وإتمامها. وهذا موقف المعتزلة. ورأه البعض حجة الدين ومصدر الشريعة فأوجب نصبه على الله عقلاً، فقالوا باللطف الإلهي. فيما البعض الآخر قال بلزومه للدين والدنيا معاً وأوجبوا نصب الإمام سمعاً.

وكل كان يُظهر من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية نصوصاً أسانيد لإثبات أدلته وبراهينه في مواضع الردود والاعتراضات والنقض والتفنيد.

ولقول الشيعة بنزع الثقة عن جموع الأمة والفرد لعدم أهليتهم في اختيار الإمام، وحصرها في قدسية الإمام، فقد اثاروا جدلاً اتسع نطاقه بالطبع بين فرق الإسلام جميعها، فهم «قد جعلوا السلطة والإمامة شأناً من شؤون السماء التي لا دخل للبشر فيها، بينما جعلها أهل الاختيار شأناً من شؤون البشر يقررون فيها ما يتفق ومصلحتهم في هذه الدنيا، التي على صلاحها يترتب صلاح أمور الدين... هذا هو أساس ذلك الخلاف الجذري بين الشيعة والمعتزلة - ومعهم الفرق الأخرى - حول النص والاختيار»⁽⁴⁰⁾.

أما المعتزلة ومعهم فرق أهل السنة، فهم يقيمون تمييزاً جوهرياً بين الفرد ككم محض، هو غير معصوم، أما العصمة فهي للجماعة كونها كماً - نوعاً في الآن. فالجماعة حصيلة نوعية لكم أفراد من ذوي النهى والتدبير يجتمعون لأمر يتدارسونه ويدققون فيه ويخلصون بشيء جديد قد تبلور بالمشاورة، هو الإجماع، يُغني التجربة الفردية عند أحادهم ويكون في صالح الأمر عينه وصالح أهله، ثم يصار إلى تعميمه ليمتد نطاقه إلى كل الأمة المحمدية.

(38) أبو جعفر الطوسي: تلخيص الشافي، مرجع سبق ذكره، ص 87، 69، 147، 200.

(39) المصدر نفسه، الصفحات نفسها.

(40) محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سبق ذكره، ص 340.

إنَّ الدارس لمسألة الإجماع عند السنة والشيعة يدرك إلزاميتها عند المذهبين، ويدرك أنَّ الإجماع مصدر من مصادر الالتزام عند أهل الشيعة كما هو عند أهل السنة وإن اختلفت الطريق المؤدي إليه⁽⁴¹⁾.

ونجد التباين في المفاهيم عند موضوع الميراث في فكر المعتزلة ومعهم أهل السنة، وفي فكر الشيعة. فالشيعة تقول بأن يكون الميراث طريقاً للإمامة، الأمر الذي يرفضه المعتزلة ومعهم أهل السنة إذ يولون مسألة الاحتكام إلى منطق الشورى. ويذهبون إلى أنَّ منطق المُلْك والميراث قد جاء بتأثير غريب لم يزل معروفاً عند العرب في نظم كسرى وقيصر، إلى الواقع الإسلامي أواخر عهد معاوية ثم نشأ في الفكر الشيعي تلقاء تطبيق الأمويين لهذا التوارث في مُلْك عضود. إذ إنَّ الشورى هي فلسفة الإمامة كما أقرها المسلمون. وما الخلاف منذ اجتماع السقيفة سوى حول شخص من يختاره المسلمون للإمامة، لا حول طريق الإمامة⁽⁴²⁾. أو هو من وجهة نظر مغايرة تماماً إذ وُضع المسلمون أمام «مشكلة خطيرة نتجت عن الفراغ السياسي ووجوب استمرار الدولة بكل مؤسساتها وأهدافها... وربما كانت المسألة المطروحة والأكثر إلحاحاً هي: مصير المؤسسة بعد غياب المؤسس»⁽⁴³⁾. وهذه فكرة خصيية قلما تلقى بالاً عند الباحثين والمفكرين المعاصرين: دراسة الحقبة الحرجية في حياة الأمم أو الفراغ السياسي: اللادولة.

قضية هامة يؤشِّر لها القاضي عبد الجبار آثارها مؤرخو الفرق بأنَّ بعض المعتزلة يقولون بالنص على علي بن أبي طالب، ويقصد حديث الشهرستاني الذي أورد نصاً لـ إبراهيم بن سيار النظام (ت 231 هـ/845م)⁽⁴⁴⁾. بالقول: «إنا وإن لم نقل بالنص على العين، فقد قلنا بالنص على الصفات المعلومة بالكتاب والسنة»⁽⁴⁵⁾.

وبالمقابل، أدرك المعتزلة أن قول الشيعة بالنص هو الخطأ الأكبر، فطلبوا أن يكون تحقيق ذلك بالاختيار والرأي والشورى. فهم لم يروا أنَّ موضوعات الاختيار والرأي والشورى من أصول الدين.

ويعبّر الجاحظ عن قوة حجج المعتزلة في هذا المقام بقوله: «لقد نفضنا القرآن من أوله إلى آخره، فلم نجد فيه آية تنص على إمامة. ولا أنها إذ لم تنص كانت ضالة عند النظر والتفكير...»⁽⁴⁶⁾.

ولم يقف الجدل بين المعتزلة والشيعة حول طريق الإمامة عند الأدلة السمعية، بل امتدَّ نطاقه إلى الاستدلال بالعقل على النص. لكون كاهما قد تضلَّع بالعمق الفكري والنظر الفلسفي. ومعلوم أنَّ المعتزلة مدرسة فكرية كان لها أثر كبير في تطوير مباحث علم الكلام. فلقد أحكمت العقل في هذه المباحث. ويرجع نشاطها الفكري إلى بداية القرن الثاني للهجرة. وكان من أهم ميزاتهم أنهم استخدموا الحجج العقلية في الدفاع عن آرائهم ومواقفهم. ومثلما يذكر

(41) عدنان نعمه (القاضي): دولة القانون في إطار الشرعية الإسلامية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1987، ص 46.

(42) محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سبق ذكره، ص 354، 355، 356، 362.

(43) عدنان نعمه (القاضي): دولة القانون في إطار الشرعية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 57.

(44) الشهرستاني: الملل والنحل، مرجع سبق ذكره، ص 86، 87.

(45) القاضي عبد الجبار: المغني، الجزء العشرون، ق 1، ص 144.

(46) الجاحظ: العثمانية، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة القاهرة، 1955، ص 273، 276، 277.

الاشعري عن ميزاتهم: «أنهم كانوا من أهل البراعة واللسن، وقد كانت براعتهم في الحديث سبباً في صداقتهم للأمراء والخلفاء. فكان عمرو بن عبيد من أحسن أصدقاء الخليفة أبي جعفر المنصور، وكان أبو الهذيل العلاف أستاذاً للخليفة المأمون»⁽⁴⁷⁾. من جهة الشيعة فقد أوغلوا في استخدام العقل بدورهم وكانوا الرواد: «... ذلك أنَّ الشيعة، في مجموعها، تيار فكري له في التفكير العقلي والاشتغال بالفلسفة قدم راسخة ويد طولى... وليس الشيعة كأصحاب الحديث الذين ينفرون من التفكير العقلي وحجج العقل والاعتماد على التأويل...»⁽⁴⁸⁾.

وفي خضم المعارك الفكرية التي خاضها الجانبان، نجد أنَّ العقل عند المعتزلة قد نهض للرد على القضايا التي أثارها القول بالنص عند الشيعة، نوردها لأهميتها ولتعلقها بمبحثنا :

- 1 - أيهما أسلم من الخطأ: اختيار الله ؟ أم اختيار الناس ؟.
- 2 - أيهما خير الناس: أن يختاروا لأنفسهم، أم أن يختار لهم الرسول ؟.
- 3 - كيف يستطيع من يجهل تمييز من يعلم ؟؟.
- 4 - لو لم يكن الرسول هو الذي استخلفه لما سمي «خليفة رسول الله».
- 5 - لو جاز للامة أن تختار الإمام لجاز لها أن تتولى مهامه.
- 6 - لو جاز أن يكون الاختيار للامة، لأمكن أن تختار إماماً يُظهر الإسلام ويُبطن الكفر.
- 7 - إنَّ النص يمنع من تعدد الأئمة بتعدد الجماعات التي تختار⁽⁴⁹⁾.

فلقد أراد الشيعة إحراج المعتزلة الذين يقولون بوجوب الصلاح والأصلح على الله لعباده، فسألوهم: أيهما كان خيراً للناس: أن يختاروا بأنفسهم إماماً ؟ أم أن يختار لهم الرسول هذا الإمام ؟ إلا أنَّ جواب المعتزلة اعتمد على أنه لم يثبت اختيار الرسول للإمام. ويرى الشيعة، أيضاً، أنه لو جاز للامة أن تختار الإمام لجاز لها أن تتولى مهامه. وردَّ المعتزلة هو أنَّ مهام الإمام لا ينهض بها وحده، بل يقوم بها بمشاركة الامة، وأنَّ للإمام من الخصائص ما ليس للعاقدين له أمر الإمامة. فلهذه الميزات وصفات لا تتوفر لجمهور الامة، كما أنَّ حقوق ومهام الإمام تقتضيها الضرورة إلى تحديد المسؤولية والاختصاص⁽⁵⁰⁾. ويورد الشيعة عدداً من الحجج المختلفة الأخرى، ويردَّ عليهم المعتزلة ضمن سياق إثبات عدم ورود ما يثبت تعيين الإمام بالنص القرآني أو الأحاديث النبوية.

(47) القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني: فرق وطبقات المعتزلة، تحقيق وتعليق علي سامي النشار، وعصام الدين محمد علي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1972، ص 132.

(48) محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سبق ذكره، ص 399.

(49) محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سبق ذكره، ص 399 - 421.

(50) المصدر نفسه، ص 404، 405.

كيفية اختيار الإمام عند المعتزلة

إذن طريق الإمامة هو الاختيار لا النص عند المعتزلة، فكيف تتم عملية الاختيار ؟ ومن هي الجماعة التي تقوم بذلك، وما هي صفاتها ومميزاتها ؟

لقد اختلف المعتزلة في الموقف من «العامّة» و«الخاصّة» في مسألة اختيار الإمام وعقد البيعة له. فبعض المعتزلة يرى أنّ عملية الاختيار فرض على عامّة الأمة وضرورة إجماعها على اختيار الإمام. وهذا مذهب الأصم، الذي انفرد بالقول باعتبار العامّة شيئاً في حياة الأمة وأمرها⁽⁵¹⁾. أما البعض الآخر من المعتزلة فقال بأنّ عملية الاختيار هي واجب الخاصّة دون العامّة، وهم يرون في ذلك نوعاً من تقسيم العمل بين الخاصّة والعامّة. فالجاحظ يُبرز الأمر الذي لأجله استُبعدت العامّة من عملية اختيار الإمام الذي حدّده بجهلها بما يتطلبه الدخول في الأمر، إذ إنّ «العامّة لا تعرف معنى الإمامة وتاويل الخلافة. ولا تفصل بين فضل وجودها ونقص عدمها، ولا شيء ارتدّت ولاي أمر أملت. وكيف ماتاها والسبيل إليها. بل هي مع كل ربح تهب، وناشئة تنجم...»⁽⁵²⁾. لذا، من كانت هذه صفته وحدوده فكيف يمكن أن يقرّر في أمر اختيار الإمام وتنصيبه ؟ لأنّ مثل هؤلاء، في رأي المعتزلة، هم مجرد أدوات يحركها الآخرون، فهم آلات في يد الخاصّة. فعند الجاحظ، على سبيل المثال، أنّ «العامّة أداة للخاصّة ... ومقام العامّة من الخاصّة مقام جوارح الإنسان من الإنسان». والجاحظ حين يقدّم هذا التشبيه يؤكد أنّ قصده ليس الحطّ من شأن العامّة، وإنما هو وضعها في إطار قدراتها وإمكانياتها الحقيقية⁽⁵³⁾.

وشروط المعتزلة في «أهل الاختيار» أو «الخاصّة» هي ثلاثة شروط:

- 1 - أن يكونوا من أهل الأخلاق والصلاح.
 - 2 - أن يكونوا من أهل العلم. والعلم هنا علم بالسياسة وأمور الدنيا أكثر منه علماً بأمور الدين.
 - 3 - أن يكونوا من أهل الرأي والحكمة المؤدبين إلى قدرة اختيار من هو الأصلح للإمامة والأقوم والأعرف بتدبير المصالح، والقدرة على تمييز الرجال ومعرفة قدراتهم، والتحلي بالحصافة لاختيار الرجل المناسب في المكان المناسب.
- ومثلما هو واضح، فإنّ هذه الشروط، هي شروط سياسية، تتطلّب وجود فئة من الناس أنيطت بها مهمة سياسية. فالطابع السياسي، هنا يحجب الطابع الديني في هذه الشروط. فنحن لا نجد ذكراً لشروط التقوى والصلاح والفضل في الدين⁽⁵⁴⁾.
- وعليه، يمكننا القول إنّ فكر المعتزلة، وكلّ من قال باختيار الإمام، قد أرسى منذ قرون عدّة

(51) محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سبق ذكره، ص 436. يُنظر: الشهرستاني: الملل والنحل، مرجع سبق ذكره، ص 109. القاضي عبد الجبار: المغني، الجزء العشرون، ق 1، ص 301.

(52) محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سبق ذكره، ص 435. الجاحظ: العثمانية، مرجع سبق ذكره، ص 250.

(53) الجاحظ: العثمانية، المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(54) محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سبق ذكره، ص 436، 437. القاضي عبد الجبار: المغني، الجزء العشرون، ق 1، مرجع سبق ذكره، ص 267.

«المبادئ والأسس» لبعض أشكال الممارسات الديمقراطية التي يشهد عصرنا الراهن تطبيقها، في ما يتعلق باختيار السلطة العليا في البلاد⁽⁵⁵⁾.

شروط الإمام

يتفاوت عدد شروط أو صفات الإمام المرشح للاختيار عند فرق المعتزلة المختلفة. واختلفت هذه الشروط حول اشتراط أو عدم اشتراط نَسَب الإمام (من قریش أو سواها).

فالقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني (معتزلي) أوجز شروط أو صفات الإمام بما يلي:

1 - أن يكون حراً.

2 - أن يكون عاقلاً.

3 - أن يكون مسلماً.

4 - أن يكون ذا رأي ومعرفة بالأمور.

5 - أن يتصف بالعدالة (لا يكون فاسقاً).

أما الماوردي فقد صاغها في شروط ذات طابع سياسي أوضح، هي التالية:

1 - العدالة بشروطها الجامعة.

2 - العلم.

3 - سلامة الحواس.

4 - سلامة الأعضاء.

5 - الرأي وحسن التدبير.

6 - الشجاعة والنجدة.

7 - النسب (أن يكون من قریش)⁽⁵⁶⁾.

هذه هي شروط وصفات الإمام عند المعتزلة.

والمعتزلة ومن وافقهم، لا يرون للإمام، كما هو واضح، أية مهام دينية. فهو متفد للأحكام، يهتم بتدبير مصالح الدنيا مثله مثل سائر الحكام والأمراء. وهو يقاس عليهم، وليس قياسه على النبوة والأنبياء.

(55) محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سبق ذكره، ص 453.

(56) الماوردي: الأحكام السلطانية، مرجع سبق ذكره، ص 6.

أيضاً: القاضي عبد الجبار: المغني، الجزء العشرون، ق 1، ص 198، 199. أيضاً: محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سبق ذكره، ص 461، 462.

علم الإمام

والمعتزلة لا يرون الإمام معصوماً عن الخطأ، كما تذهب الشيعة التي قاست عصمة الإمام على عصمة النبي نفسه؛ فقد رأى المعتزلة أنَّ شرط الاجتهاد في الإمام يكفي. فهو يجتهد في ما يعرض له من الأحكام إذا ما كان طريقها الاجتهاد. أما ما ليس طريقه الاجتهاد فيجب أن يكون عالمًا به. ويعجب المعتزلة من موقف الشيعة الذين قالوا بأن الأئمة يعلمون علم ما لم يتلقوه عن المعلمين والمربين⁽⁵⁷⁾.

الفضل والأفضل والمفضول في الإمامة

أثير جدل واسع حول ترتيب الخلفاء الراشدين في الفضل، والفضل له معنى ديني مرتبط بمقدار الثواب الذي يستحقه الإنسان على ما قدّم ويقدم من طاعة لله تعالى.

وقد تناولت المعتزلة بالبحث فضل الصحابة وترتيبهم واختلفوا في ذلك بعض الاختلاف في أيهم أفضل أبو بكر أم علي؟ فمن قدماء المعتزلة من قالوا بفضل أبي بكر. أما المعتزلة البغداديون فقد ذهبوا إلى تفضيل علي على أبي بكر⁽⁵⁸⁾.

وكان الجاحظ والأصم من أشدّ المعتزلة نقداً لعلي بن أبي طالب. وكانا في ذلك يدفعان غلو الشيعة في تكفير أبي بكر وسواه من الصحابة.

أما إمامة المفضول مع وجود الأفضل، فقد اتفق عليها المعتزلة من ناحية المبدأ، ثم اختلفوا فيها إلى فريقين:

1 - الجاحظ والنظام وسواهما قالوا لا بدّ من العقد للأفضل. ولا تجوز إمامة المفضول مع وجود الأفضل إلاّ لعلّة تجعل تقديم المفضول أولى، كأن يكون أكثر فهماً للسياسة، أو أكثر علماً بالشرعية، أو أكثر تأليفاً لقلوب الناس، إلخ.

2 - تجوز إمامة المفضول مع وجود الأفضل. وجواز عقد الإمامة للمفضول قائم دائماً، وحتى دونما وجود علّة في الأفضل تجيز تقديم المفضول.

إلهية السلطة أم اجتماعية؟

نظرية الحق الإلهي تعتقد بها الشيعة حينما تؤكد أنّ الإمامة ركنٌ من أركان الدين، وأنها تتفق مع النبوة في الطبيعة والمهام. وأنّ الإمام قائم مقام النبي. فالنبي كان مبلغاً، والإمام هو الحافظ والحجة والمصدر الأول والوحيد للشرع والدين. والشيعة هم الذين ابتدعوا في الفكر

(57) يُنظر: القاضي عبد الجبار: تثبيت دلائل النبوة، الجزء الثاني، ص 540.

(58) محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سبق ذكره، ص 516 - 517.

الإسلامي نظرية «الحق الإلهي»... فالإمام معينٌ من الله، لا مختار من الناس من عرق متميِّز من أعراق الخلق جميعاً⁽⁵⁹⁾.

وقد رفض المعتزلة نظرية الشيعة هذه. ونقدوا أدلتهم ودعواهم. فلا يصحّ قياس الإمام على الرسول لأنّ طبيعة عمل الإمام هي طبيعة عمل الحاكم والأمير. ولو جاز لنا قياس الإمام على الرسول لجاز أن نقيس الأمير والحاكم على الرسول. وذلك باطل. كما رفض المعتزلة دعوى الشيعة في ظهور المعجزات على أيدي الأئمة. لأنّ المعجزات لا تظهر إلاّ على الأنبياء والرسول⁽⁶⁰⁾.

ويرى المعتزلة أنه حتى الأوامر التي أصدرها الرسول في حياته بعد اجتهاده، يجوز للمسلمين أن يغيروها بعد وفاته، ويجتهدون لأنفسهم على النحو الموافق لظروفهم⁽⁶¹⁾.

وهكذا ميّز المعتزلة بين علم السياسة وعلم الفقه. وراوا أنّ العالم بالسياسة مقدّم في الإمامة على العالم بالفقه. فحاجة الإمامة إلى السياسة وحسن التدبير أهم من حاجتها إلى العلم والفقه⁽⁶²⁾.



الإمامة كتعاقد مدني

تمثّل عملية اختيار الإمام وترشيحه وتمييزه ومبايعته نوعاً من التعاقد الدستوري بكلّ معنى الكلمة عند المعتزلة. وكما يقول الماوردي بالحرف الواحد: «إنها عقد مراضاة واختيار لا يدخله إكراه ولا إجبار»⁽⁶³⁾.

فإذا ما تمّ «عقد المراضاة» هذا، تمّ التكليف وقام الالتزام بالنسبة للإمام. أما طبيعة المهام التي توكل إلى الإمامة فهي:

- 1 - حفظ الدين من تعديل فيه.
- 2 - الدفاع عن الأمة.
- 3 - تعمير البلدان بالاهتمام بمصالحها وتحسين طرقها.
- 4 - تقدير ما يتولاه من الأموال.
- 5 - اعتماد الأحكام وحلّ المظالم.
- 6 - إقامة الحدود على مستحقها من غير تجاوز أو تقصير.

(59) المصدر نفسه، ص 539، 543، 545.

يُنظر: علي بن محمد بن علي الجرجاني: شرح المواقف، المجلد الثالث، طبعة القاهرة، 1938، ص 261، 262.
(60) القاضي عبد الجبار: المغني، الجزء 15، ص 225، 226. أيضاً: محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سبق ذكره، ص 555، 556.

(61) محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سبق ذكره، ص 562.

(62) المصدر نفسه، ص 614.

(63) المصدر نفسه، ص 615، 616.

7 - اختيار أناس لتصريف الأمور من أهل الكفاية والامانة⁽⁶⁴⁾.

ونلاحظ أنَّ المهام المالية والاقتصادية هي من اختصاص الدولة وكذلك سائر مجالات النفع العام.

وللولاة والحكام الذين يولِّهم الإمام، لهم عين شرعيته وسلطاته، فمن كان منهم صاحب ولاية كانت له سلطة الإمام على ولايته، ومن كان صاحب ولاية خاصة فله فيها سلطات الإمام كذلك.

وقد قرَّر المعتزلة حقَّ الإمام في التدخل في الأموال الخاصة بالأفراد.

ويحدد القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، المهام والطبيعة التنفيذية لمنصب الإمام بقوله: «أعلم أنَّ الإمام إنما يُحتاج إليه لتنفيذ هذه الأحكام الشرعية، نحو إقامة الحدِّ، وحفظ البلد، وسدِّ الثغور، وتجييش الجيوش، والغزو، وتعديل الشهود، وما يجري هذا المجرى»... .

تلكم هي اختصاصات الإمام كما رآها المعتزلة. وهذه هي حدود التفويض الممنوح له من الأمة بموجب «العقد الاجتماعي»، عقد الإمامة⁽⁶⁵⁾.

والمعتزلة يدعون ويوجبون إلى الخروج على الأئمة الظالمين ويرون نصرة الخارجين عليهم حتى وإن كانوا ضالين في عقيدة اعتقدوها بشبهة دينية دخلت عليهم.

المعتزلة في الممارسات السياسية

من الخطأ الاعتقاد بأنَّ المعتزلة كانت فرقة دينية وفلسفية أكثر منها سياسية. فنظرية الإمامة وفلسفة الحكم وأصوله عند المعتزلة تثبت دور العامل السياسي الرئيس في نشأة هذا الفكر⁽⁶⁶⁾.

فقد شاركت المعتزلة في عدد كبير من الثورات ضد حكم الأمويين والعباسيين: شاركوا في ثورة زيد بن علي (ابن الحسين بن علي بن أبي طالب/ 80 - 122هـ/ 699 - 740م) ضد هشام بن عبد الملك (71 - 125هـ/ 690 - 743م). سنة 122 هجرية، وفي سنة 126 هجرية نجحت ثورتهم ضد الوليد بن يزيد (88 - 126هـ/ 707 - 744م)، ونصبوا بدلاً منه خليفة معتزلياً أموياً هو يزيد بن الوليد (86 - 126هـ/ 705 - 744م). فقد ذكر المسعودي عن اشتراك المعتزلة في هذه الثورة: «المعتزلة تفضل في الديانة يزيد بن الوليد. وكان يزيد يذهب إلى قول المعتزلة وما يذهبون إليه في الأصول الخمسة: من التوحيد، والعدل، والوعيد، والأسماء، والأحكام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»⁽⁶⁷⁾.

(64) محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سبق ذكره، ص 615، 616.

(65) المصدر نفسه، ص 625، 626.

(66) المصدر نفسه، ص 648.

(67) أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محيي الدين

عبد الحميد، الجزء الثاني، طبعة القاهرة، 1966، ص 176، 177، 173.

أيضاً: محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سبق ذكره، ص 682.

وقد وقف المعتزلة ضد فكرة الخلافة بالوراثة عند العباسيين إذ كانوا يدعون إلى الشورى والاختيار، وقد قامت ثورة المعتزلة ضد عبد الله بن محمد، أبي جعفر المنصور، الخليفة العباسي "2" (136 - 158هـ/754 - 775م). واستمرت خمسة أشهر ما بين البصرة والمدينة المنورة⁽⁶⁸⁾.

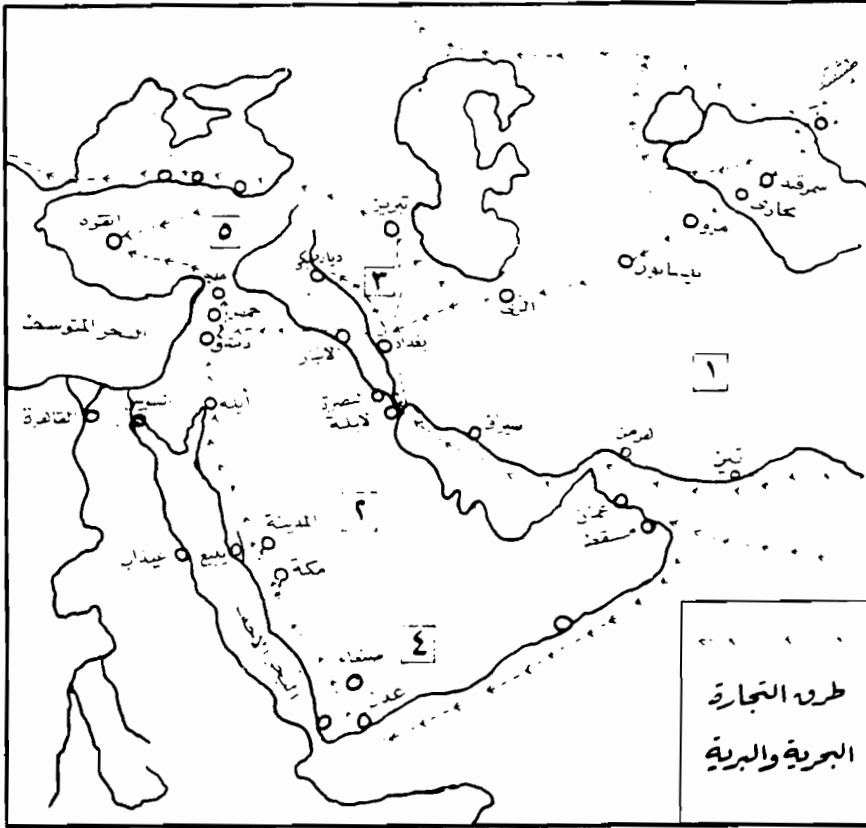
هذه الأمثلة وسواها الكثير توضح لنا أنَّ المعتزلة لم يكونوا مجرد مفكرين نظريين، بل كانوا كذلك ساسةً وثواراً، وأقاموا تنظيماً فكرياً - سياسياً متسلحاً بالعقل مناضلاً في سبيل تحقيق دولة قائمة على الحضارة والمدنية بدل العصبية القبلية والتعصب، دولة يصبح فيها «أهل الاختيار» الذين يكوّنون «الرأي العام المستنير» هم عماد الدولة وقوتها، والمحاسبون لها، دولة تسود فيها أصول المعتزلة الخمسة ويعمّ فيها العدل.



(68) محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سبق ذكره، ص 710. يُنظر القسم الثالث: ص 611 - 732: المعتزلة والثورة.

أيضاً: القاضي عبد الجبار: المغني، الجزء العشرون، ق 2، مرجع سبق ذكره، ص 149.

انتشار الاعتزال حول طرق التجارة في الدولة الإسلامية(*)



- 1 في هذه المنطقة الواقعة بين طريقي التجارة - البري والبحري - انتشر الاعتزال في مدن: منها، البلقان، والصيمرة، وميسان، والملح، وعبدسي، والمذار، وعبدان، وعسكر مكرم، ورامهرمز، وأورمس، وقستر، والسوس، وجندي سابور، وأرجان، وتوز، وسينيز، وسيراف، وجهرم، وجيرفت، والمنصورة، ومكران، وتين، والمثلتان... الخ...
- 2 في شرقي شبه الجزيرة، وبمحاذاة طريق التجارة، انتشر الاعتزال في مدن عديدة، منها: البصرة، والأبلة، وهجر، والبحرين... الخ... الخ...
- 3 بعد صعود طرق التجارة إلى الشمال من بغداد، انتشر الاعتزال من حولها في مدن عديدة، منها: عانة، وتدمر، وميافارقين، وبرذعة... الخ... الخ...
- 4 حول طريق التجارة الصاعد شمالاً من عدن انتشر الاعتزال في عدة مدن، منها: عدن، وصنعاء، ونيس، ونيسان، كما انتشر بمكة والمدينة وساحل الحجاز... الخ... الخ...
- 5 حول طريق التجارة الصاعد من دمشق إلى آسيا انتشر الاعتزال في مدن كثيرة وقرى عديدة، منها: دمشق، وحمص، وحلب، ونهيا، وارك، وعرض، وسمنة والعربيس، وبعلبك، وطلمة، والبزة، وداريا، وبيت لاهيا، وكفر سوسية... الخ... الخ...

(*) خريطة مأخوذة من كتاب الإسلام وفلسفة الحكم لمحمد عمارة.